أخبار قصيرة



برلين وروما تحذّران كييف من تمدّد الحرب إلى المتوسط

حذّرت ألمانيا وإيطاليا من اتساع نطاق الحرب في أوكرانيا إلى البحر المتوسط، عقب استهداف كييف سفناً روسية في المياه الليبية وإغراق طراد روسي الأحد الماضي. وأكد وزير الخارجية الألماني يوهان فاديفول دعم بلاده حق أوكرانيا في الدفاع عن نفسها، لكنه شدّد على ضرورة عدم السماح بامتداد الصراع جغرافياً إلى مناطق أخرى. من جهتها، أعربت رئيسة الوزراء الإيطالية جورجا ميلوني عن قلق روما من انتقال المواجهة إلى المتوسط، مؤكدةً ضرورة توضيح الموقف الإيطالي للرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي. كما شدّد وزير الخارجية الإيطالي أنطونيو تاياني على التزام بلاده بسيادة ليبيا وسلامة أراضيها، فيما حذّر حزب الرابطة من أن الهجوم قد يهدد استقرار البلاد والمنطقة.



كيم يدعو لتوسيع مجالات استخدام الأسلحة النووية التكتيكية

دعا الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون إلى تنويع استخدامات الأسلحة النووية التكتيكية وتطوير قدراتها لتناسب مهام عسكرية مختلفة، واصفًا ذلك بأنه «مهمة ملحّة» في ظل ما وصفه بالتهديدات التي تواجه بلاده. وجاءت تصريحاته خلال زيارة لمنشأة أبحاث نووية، أكد خلالها أن الترسانة النووية تمثل عنصرًا أساسيًا لضمان سيادة كوريا الشمالية.

كما اتهم كيم الولايات المتحدة بالسعي إلى استنساخ نموذج الشراكة الأمنية «أوكوس» في شمال شرق آسيا، عبر تشجيع حلفائها على امتلاك غواصات تعمل بالطاقة النووية، في إشارة إلى كوريا الجنوبية. وتتراوح تقديرات الترسانة النووية الكورية الشمالية بين ٨٠ و١٢٠ رأسًا نوويًا، فيما لا تزال المفاوضات مع واشنطن متعثرة منذ عام ٢٠١٩.

روسيا تعزّز دفاعاتها رداً على تصاعد النشاط العسكري الياباني

أعلنت المتحدثة باسم الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا، أن موسكو تتخذ إجراءات لتعزيز قدراتها الدفاعية، رداً على تكثيف اليابان تدريباتها العسكرية بمشاركة قوات من حلف شمال الأطلسي «الناتو» قرب الحدود الروسية في الشرق الأقصى. واتهمت زاخاروفا القيادة اليابانية باستخدام ذرائع مختلفة للمضي في مسار إعادة عسكرة البلاد، مشيرةً إلى أن التدريبات العسكرية المشتركة مع الولايات المتحدة وحلفائها تثير قلق موسكو، وتبتعد عن الطابع الدفاعي الذي تعلنه طوكيو. كما انتقدت روسيا تعاون شركات يابانية وأوكرانية في مجال تكنولوجيا الطائرات المسيّرة العسكرية، واعتبرت ذلك خطوة عدائية تضر بالعلاقات الثنائية. وتأتي هذه التصريحات وسط توتر متزايد بين موسكو وطوكيو بشأن السياسات الأمنية اليابانية وتوسيع تعاونها العسكري مع واشنطن ودول الناتو، ولا سيما قرب الحدود الروسية الشرقية.



أوروبا على حافة الانفجار..

انتخابات ٢٠٢٧ تشعل صراعاً سياسياً يهدد وحدة القارة وينذر بتفكك الاتحاد الأوروبي



يشكل صعود اليمين المتطرف والتوترات الداخلية اختباراً حقيقياً لوحدة أوروبا، ويضع قياداتها أمام مسؤولية تجديد المشروع الأوروبي ومعالجة أزماته الاقتصادية والاجتماعية، بما يعيد ثقة المواطنين بمؤسساته

الوفاق/ تقف أوروبا اليوم أمام منعطف قد يعيد رسم مستقبلها السياسي والاقتصادي، في ظل تصاعد الضغوط المعيشية، وصعود قوى قومية وشعبوية باتت تضع أسس المشروع الأوروبي موضع تشكيك. ومع اقتراب الاستحقاقات الانتخابية في فرنسا وبولندا وإيطاليا خلال عام ٢٠٢٧، تتجاوز المعركة حدود التنافس على السلطة لتلامس جوهر الاتحاد الأوروبي: هل تبقى أوروبا كتلة موحدة قادرة على حماية مصالحها، أم تنزلق نحو انقسامات داخلية تفرغ وحدتها من مضمونها؟. ورغم أن الحديث عن انهيار الاتحاد قد يبدو مبالغاً فيه، فإن الخطر الأكثر جدية يكمن في تفككه من الداخل، إذا تحولت العواصم الكبرى من محركات للتوافق إلى مراكز متنافسة، بما يعطل قدرتها على صياغة سياسة أوروبية موحدة.

صعود اليمين المتطرف.. احتجاج على الواقع أم مشروع لتغيير أوروبا؟

لا يمكن تفسير تنامي شعبية اليمين المتطرف الأوروبي باعتباره ظاهرة انتخابية عابرة، فهو يرتبط بتراكم أزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية غذّت الشعور بالإحباط لدى قطاعات واسعة من المواطنين. فقد أدى ارتفاع تكاليف المعيشة وأزمة السكن وتراجع القدرة الشرائية، إلى جانب المخاوف المرتبطة بالهجرة والأمن والوظائف، إلى توسيع الفجوة بين المجتمعات الأوروبية والنخب الحاكمة. واستطاعت الأحزاب الشعبوية استثمار هذه المخاوف عبر تقديم خطاب يحمّل المؤسسات الأوروبية والسياسات العابرة للحدود مسؤولية الأزمات، ويطرح العودة إلى السيادة الوطنية باعتبارها الحل.

ومع ذلك، فإن اختزال الأزمة الأوروبية في صعود اليمين المتطرف يتجاهل مسؤولية الحكومات الوسطية والتقليدية عن ضعف الأداء الاقتصادي وتعثر الإصلاحات. فالمواطن الأوروبي لا يصوّت بالضرورة ضد الوحدة الأوروبية، بقدر ما يعبر عن رفضه لواقع لا يشعر فيه بأن المؤسسات قادرة على حماية مستوى معيشته أو توفير فرص اقتصادية مستقرة. وهذا يعني أن مواجهة الشعبوية تبدأ بمعالجة أسباب الغضب الاجتماعي، لا بالاكتفاء بإدانة الخطاب الشعبوي؛ فاستعادة ثقة الناخبين تتطلب نتائج ملموسة في ملفات المعيشة والسكن والعمل.

فرنسا وألمانيا.. مركز الثقل الذي يحدد اتجاه الاتحاد

تحتل فرنسا موقعاً محورياً في معادلة الاستقرار الأوروبي، نظراً إلى ثقلها السياسي والعسكري والاقتصادي، وإلى شراكتها التاريخية مع ألمانيا في قيادة التكامل الأوروبي. وتكتسب الانتخابات الرئاسية الفرنسية المقررة في ١٨ أبريل/نيسان ٢٠٢٧، وجولتها الثانية في ٢ مايو/أيار، أهمية خاصة في ظل تعاظم حضور اليمين المتطرف وتراجع الثقة بالأحزاب التقليدية. وإذا وصل تيار مارين لوبان إلى السلطة، فقد تتجه باريس نحو إعادة النظر في مساهماتها المالية الأوروبية، وسياساتها تجاه أوكرانيا، ومواقفها من توسيع الاتحاد. إلا أن هذه التوجهات، حتى في حال تبنيها، لن تعني بالضرورة خروج فرنسا من الاتحاد، بل قد تفتح مواجهة سياسية ومؤسساتية حول حدود السيادة الوطنية والالتزامات المشتركة.

أما ألمانيا، صاحبة أكبر اقتصاد أوروبي، فتواجه تحدياً مختلفاً يتمثل في تراجع القدرة على التوافق بين القوى السياسية بشأن الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، في وقت تحتاج فيه الصناعة الألمانية إلى استعادة تنافسيتها ومواجهة ارتفاع تكاليف الطاقة والتحولات التكنولوجية.

ويشكل تنامي شعبية حزب «البديل من أجل ألمانيا» مؤشراً إلى اتساع الاعتراض على أداء الأحزاب التقليدية. وتكمن أهمية ألمانيا في أن استمرار الاضطراب السياسي داخلها، بالتزامن مع أي تحول فرنسي نحو القومية، قد يضعف المحرك الأساسي للتكامل الأوروبي.

بولندا وإيطاليا.. اختبار التوازن بين المصالح الوطنية والتضامن الأوروبي

في بولندا، تتجاوز أهمية الانتخابات البرلمانية المرتقبة عام ٢٠٢٧ حدود التنافس الحزبي الداخلي، لتصل إلى مستقبل الدور البولندي في الجناح الشرقي للاتحاد الأوروبي. فاستمرار حكومة دونالد توسك في السلطة من شأنه تعزيز التنسيق مع بروكسل.

أما خسارة الائتلاف الوسطي أغلبيته لمصلحة حزب القانون والعدالة وحلفائه القوميين، فقد تعيد الخلافات مع المؤسسات الأوروبية إلى الواجهة، خصوصاً في ملفات سيادة القانون والهجرة والسياسة الخارجية.

غير أن موقع بولندا على الجناح الشرقي للاتحاد، وقربها من الحرب الروسية الأوكرانية، يجعلان أمنها مرتبطاً بدرجة كبيرة بالتنسيق الأوروبي، بصرف النظر عن هوية الحكومة المقبلة.

وفي إيطاليا، يبدو التحدي مرتبطاً بتوازنات اليمين الحاكم واحتمالات تصاعد القوى الأكثر تشدداً داخل معسكره، في ظل ضغوط الدين العام والنمو الاقتصادي والإنفاق الدفاعي.

فإيطاليا ليست دولة هامشية في الحسابات الأوروبية؛ إذ يبلغ عدد سكانها نحو ٦٠ مليون نسمة تقريباً، وتمثل أحد أكبر اقتصادات الاتحاد. وأي توجه حكومي نحو التشكيك في السياسات المالية الأوروبية أو تقليص الدعم لأوكرانيا قد يضعف قدرة الاتحاد على بناء موقف موحد.

المصالح الاقتصادية والأمنية.. تفكيك الاتحاد الأوروبي انتحار استراتيجي

قد ترتفع أصوات القوميين والشعبويين المطالبة باستعادة السيادة الوطنية وتقليص نفوذ بروكسل، لكن تفكيك الاتحاد الأوروبي لن يكون انتصاراً للدول على المؤسسات، بل قد يتحول إلى ضربة استراتيجية لمكانة القارة بأكملها. فأوروبا التي تضم ٢٧ دولة ونحو ٤٥٢ مليون نسمة، لا تستمد قوتها من حجم اقتصاداتها فحسب، بل من قدرتها على التحرك ككتلة واحدة في عالم باتت تهيمن عليه تكتلات اقتصادية وعسكرية عملاقة. وأي تصدع في هذا البناء لن يهدد فقط حرية التجارة وحركة رؤوس الأموال والسلع، بل سيضع الدول الأوروبية أمام معادلة قاسية: إما أن تتفاوض منفردة مع القوى الكبرى من موقع أضعف، أو أن تقبل بتراجع نفوذها الدولي لمصلحة واشنطن وبكين وموسكو.

والأخطر أن تفكيك الاتحاد لن يحرر الاقتصادات الأوروبية من أزماتها، بل قد يضاعف كلفتها. فعودة الحواجز التجارية والاختلافات التنظيمية وتراجع التنسيق المالي ستضرب سلاسل الإمداد والاستثمارات العابرة للحدود، وتزيد حالة عدم اليقين لدى الشركات والأسواق. كما أن الدول الأكثر مديونية والأقل قدرة على تمويل اقتصاداتها ستكون الأكثر عرضةً للاضطرابات.

ولا تقل التداعيات الأمنية خطورةً عن الاقتصادية؛ فالحرب الروسية الأوكرانية كشفت أن الأمن الأوروبي لم يعد مسألة حدود وطنية فحسب، بل قضية ترتبط بقدرة الدول على تنسيق الدعم العسكري والمالي، وتطوير الصناعات الدفاعية، وتأمين مصادر الطاقة، وحماية الجناح الشرقي للقارة. وإذا تحولت باريس وبرلين ووارسو وروما إلى مراكز قرار متعارضة، فإن موسكو ستكون من أبرز المستفيدين من غياب الموقف الأوروبي الموحد، فيما ستجد كييف نفسها أمام دعم أكثر هشاشة وتفاوتاً. ولن تكون الولايات المتحدة بالضرورة مستعدةً لتعويض كل فراغ أوروبي، خصوصاً في ظل التحولات التي تشهدها أولويات واشنطن الاستراتيجية وتنافسها المتصاعد مع الصين. الخطر الأكبر لا يكمن في تفكك الاتحاد الأوروبي رسمياً، بل في إفراغه تدريجياً من مضمونه وتحويله إلى تكتل اقتصادي عاجز عن اتخاذ قرارات سياسية موحدة. ختاماً، يشكل صعود اليمين المتطرف والتوترات الداخلية اختباراً حقيقياً لوحدة أوروبا، ويضع قياداتها أمام مسؤولية تجديد المشروع الأوروبي ومعالجة أزماته الاقتصادية والاجتماعية، بما يعيد ثقة المواطنين بمؤسساته. فالتحدي الحقيقي ليس الدفاع عن الاتحاد بصيغته الحالية، بل إثبات قدرته على التطور وحماية مصالح شعوبه.

لا يكمن الخطر الأكبر على الاتحاد الأوروبي في انهياره، بل في تفككه من الداخل، مع تحوّل العواصم الكبرى من محركات للتوافق إلى مراكز متنافسة، بما يهدد وحدة الموقف والسياسة الأوروبية

«أطباء بلا حدود» تفضح الانتهاكات الصهيونية في جنوب لبنان

كشفت منظمة «أطباء بلا حدود» في تقرير بعنوان «لا أحد بمنأى عن الخطر»، جانباً من الانتهاكات الصهيونية خلال العدوان الأخير على جنوب لبنان، مستندة إلى شهادات ميدانية لأطباء وممرضين ومسعفين ومصابين عاينوا مباشرة حجم المأساة الإنسانية، وما خلّفته الهجمات من مجازر وخسائر بشرية ودمار طال المدنيين والمرافق الصحية.

ووثّق التقرير الاستهداف الواسع للمدنيين، ولا سيما الأطفال وكبار السن، مشيراً إلى أن المستشفيات التي تدعمها المنظمة استقبلت أعداداً كبيرة من المصابين، بينهم أفراد من عائلات كاملة تعرضت للغارات الصهيونية. ونقل شهادات مؤلمة عن ناجين فقدوا أبناءهم وأزواجهم ومنازلهم، فيما فارق بعض المصابين الحياة رغم إخضاعهم لعمليات جراحية ومحاولات إنقاذ متكررة.



كما سلّط التقرير الضوء على طبيعة الإصابات الناجمة عن استخدام ذخائر محمّلة بمكعبات معدنية صغيرة، تتسبب شظاياها بإصابات نافذة ومتعددة في الجسم، وتترك آثاراً صحية طويلة الأمد، تفرض على الناجين الخضوع لعمليات جراحية متتابعة، والحصول على أطراف اصطناعية وخدمات إعادة تأهيل ودعم نفسي واجتماعي.

ولم تكن الطواقم الطبية بمنأى عن الاعتداءات الصهيونية، إذ وثّقت المنظمة إصابة ممرضين ومسعفين أثناء أداء واجبهم الإنساني، واستهداف فرق الإسعاف والإنقاذ ومراكزها، فضلاً عن وصول جثامين مسعفين إلى المستشفيات. وأدى الخوف من التعرض لمزيد من الهجمات وغياب ضمانات السلامة إلى تأخير عمليات الإنقاذ وإجلاء الجرحى، ما قلّص فرص نجاتهم. وسجّل مستشفى جبل عامل نحو حالة وفاة واحدة مقابل كل جريحين وصلا إليه. وفي ختام التقرير، دعت «أطباء بلا حدود» المجتمع الدولي إلى ممارسة ضغوط دبلوماسية على كيان الاحتلال لإلزامه باحترام القانون الدولي الإنساني، ووقف الهجمات على المدنيين والطواقم الطبية وسيارات الإسعاف والمرافق الصحية، وضمان حماية العاملين في القطاع الصحي. وشددت المنظمة على أن تكرار الانتهاكات الصهيونية في غزة وجنوب لبنان لا يجوز أن يتحول إلى أمر اعتيادي، مطالبةً بتحرك دولي عاجل ومساءلة تضمن حماية المدنيين ووصول المساعدات والرعاية الطبية إلى المناطق المتضررة.

١٠٩ غارات سعودية تستهدف صنعاء و٩ محافظات يمنية

أعلن المتحدث باسم القوات المسلحة اليمنية، العميد يحيى سريع، أنّ الطائرات الحربية السعودية شنّت ١٠٩ غارات جوية على مناطق في اليمن.

وأكد العميد سريع أنّ الغارات استهدفت الأعيان المدنية في العاصمة صنعاء، ومحافظات الجوف وتعز وعمران وحجة وصعدة والحديدة ولحج والبيضاء ومأرب، ما أدى إلى ارتقاء شهداء ووقوع جرحى. وأوضح أنّ الغارات نُفذت بطائرات «F-15» و«تايفون»، وقد أقلعت من قاعدتي خميس مشيط والطائف، أما القصف الصاروخي فمن نجران. وبذلك، حدد العميد سريع أنّ العدد الإجمالي لغارات السعودية منذ بدء التصعيد على اليمن بلغ ٥٩٣٤ غارة جوية وضربة صاروخية.

وفي السياق، أعلنت وزارة الصحة اليمنية في صنعاء استشهاد طفل إثر قصف سعودي استهدف مديرية عبس بمحافظة حجة، شمالي غرب اليمن.



وفي وقتٍ سابقٍ، استهدفت الطائرات السعودية فرق الدفاع المدني في مديرية بني الحارث أثناء إطفائها حريقاً، وفق ما نقلت وكالة «سبأ» في صنعاء عن مصلحة الدفاع المدني اليمني. كما استهدفت الطائرات السعودية منازل المواطنين في مديرية سامع، جنوب شرقي محافظة تعز. كما استهدفت ٣ غارات سعودية مصنعاً مدنياً في صنعاء. ورداً على الغارات السعودية، تواصل القوات المسلحة اليمنية العمليات العسكرية النوعية باتجاه العمق السعودي، وفرض معادلة الحصار بالحصار والتصعيد بالتصعيد، واستهداف التحشيدات التابعة للسعودية وضباطها، وذلك حتى وقف الغارات وإنهاء الحصار المفروض على اليمن.